

مستقبل التحولات السياسية في إيران : بين ضغوط الاقتصاد واحداث التغيير

The future of political transformations in Iran: between economic pressures and changes

مثنى العبيدي*

جامعة تكريت، العراق، muthannaf@tu.edu.com

د. تامارا الاسدي

الجامعة المستنصرية، العراق، tamara.kadim92@uomustansiriyah.edu.iq

تاريخ القبول: 2023/12/29

تاريخ الإرسال: 2023/10/22

الملخص:

تتسم الساحة الإيرانية بالديناميكية واستمرار التطورات والاحداث ، فمنذ سبعينات القرن الماضي شهدت ايران حراكاً شعبياً وسياسياً كانت نتيجتها تغيير النظام السياسي من نظام الشاه الى نظام الجمهورية الاسلامية في عام 1979 ، وعادت في نهاية الثمانينات على شكل حراك طلابي ثم سياسي لها مطالبها واهدافها . وتطورت الحركات الاحتجاجات في إيران ، في بادئ الامر كانت للمطالبة بالخدمات أو الاعتراض على سياسات معينة ولاسيما في المجال الخارجي ، بيد إن الأمر اخذ منحى مختلف في السنوات الاخيرة عندما تبنى المحتجون اهداف التغيير السياسي الشامل ، وتم استهداف رموز النظام السياسي في إيران ومنها استهداف صور قاعدة النظام وبيوتهم وظهرت حالة اغتيال عدد من المسؤولين الأمنيين . ومع هذه التطورات طرحت مسألة ان يكون الحراك الذي تشهده ايران عاملاً من عوامل التغيير الشامل فيها .

الكلمات المفتاحية: ايران ؛ الحراك ؛ التغيير ؛ الثورة .

Abstract :

The Iranian arena is characterized by dynamism and the continuation of developments and events. Since the 1970s, Iran has witnessed a popular and political movement, the result of which was the change of the political system from that of the Shah to that of the Islamic Republic in 1979. It returned at the end of the 1980s in the form of a student and then a political movement with its own demands and goals. Protest movements developed in Iran. Initially, they were to demand services or object to certain policies, especially in the external field, but they took a different turn when the protesters adopted the goals of comprehensive political change. Symbols of the political system in Iran were targeted, including targeting images of the regime's base and their homes, and a case of assassination emerged. A number of security officials. With these developments, the issue was raised that the movement witnessed in Iran could be a factor in comprehensive change in it.

Keywords: Iran, movement, change, revolution.

* المؤلف المرسل

مقدمة :

لا يخفى أن الوضع العام في إيران ومن ضمنها المجال السياسي يعاني من التأزم المزمّن منذ عدة سنوات ، إن لم نقل عقود ، ففي ظل تداعيات العقوبات الغربية على إيران بسبب برنامجها النووي تزايدت الضغوطات على مختلف مجالات الحياة للشعب الإيراني يرافقه سخط شعبي كبير - ومحتقن بالأساس - إزاء ما يعتقدونه باهتمام السياسة الإيرانية في القضايا الخارجية، ولاسيما في اليمن ولبنان وسوريا وما تطلبه تلك السياسة من كلف اقتصادية كبيرة تكون على حساب الشعب الإيراني الذي يتحمل عبء هذه السياسات الاقتصادية والاجتماعية .

وليس هذا الأمر فحسب وإنما يرافقه حالة الاحتجاجات والحراك الشعبي الرافض لتوجهات النظام ولاسيما في مجال فرض التوجهات الدينية والايديولوجية على عموم المجتمع الإيراني ، فترفع هذه الاحتجاجات شعارات ودعاوى تغيير النظام بين الحين والآخر وفي اغلب الاحتجاجات التي تنطلق لأسباب أخرى أما للمطالبة في الخدمات أو اعتراضاً على سياسة ما .

وعلى الرغم من أنه حالة الاحتجاجات والحراك الشعبي الذي اتسمت به الساحة السياسية في إيران كان من أجل المطالبة بالخدمات أو الاعتراض على سياسات معينة كما ذكرنا ، بيد إن الأمر اخذ منحى مختلف في السنوات الاخيرة عندما تبنى المحتجون اهداف التغيير السياسي الشامل وتم استهداف رموز النظام السياسي في إيران ومنها استهداف صور قاعدة النظام وبيوتهم وظهرت حالة اغتيال عدد من المسؤولين الأمنيين، ولعل الاحتجاجات الاخيرة التي تشهدها البلاد في الوقت الراهن تشير إلى تعقد الامور وتحول المطالب إلى دعوات التغيير السياسي الذي يستهدف النظام القائم ، وإذا كان استخدام القوة من قبل القوات الامنية قد أنهى حركات الاحتجاج السابقة ، إلا أن هذه

الاحتياجات مستمرة ومتزايدة بالرغم من دعوات انهاء ومحاولات الحكومة الإيرانية لاحتوائها وإنهاءها بعد ذلك .

وبالتالي كل هذه التطورات ودعوات التغيير السياسي تجعل الساحة الإيرانية أمام احتمالات مستقبلية متعددة تؤثر في حدوثها من عدمه العديد من المعطيات والمتغيرات القابلة للحدوث بشكل أو بآخر سلباً أو إيجاباً .

أهمية دراسة : وتأتي الموضوع من كونه يبحث بشكل موضوعي الوضع الذي تشهده إيران والاحتمالات المستقبلية لما ستؤول إليه هذه الأوضاع من احتمالية حصول تغيير جذري للنظام السياسي في إيران أو استمرار الحراك من دون تقدم مهم في مجال السفر لتغيير النظام أو فشل الاحتجاجات نتيجة احتوائها أو قمعها .

فرضية الدراسة : كما تقوم هذه الدراسة على افتراض محدد يتمثل بأن إيران تمر بمرحلة تأزم وتعقيد وتساعد حركة الاحتجاجات التي رفعت سقف مطالبها لتصل إلى سقف تغيير النظام .

اشكالية الدراسة : وهنا يثار سؤال رئيس حول ما هي التحولات والتعقيدات التي تمر بها الساحة الإيرانية والتي يمكن أن تكون أحد عوامل التغيير في إيران .

هيكلية البحث : ومن أجل دراسة الموضوع بشكل يحقق متطلبات البحث العلمي ، سيتم تقسيمه على ثلاثة مباحث ، هي:

- نشأة وتطور الحراك الشعبي في إيران .. محرك التغيير والتحول .

- عوامل التغيير السياسي في إيران وتحدياته.

- الاحتمالات المستقبلية للتغيير في إيران .

المبحث الأول

نشأة وتطور الحراك الشعبي في إيران .. محرك التغيير والتحول

ان ظاهرة الاحتجاجات التي تشهدها ايران وصارت حراكاً شعبياً هي ليست وليدة الظروف الراهنة بل تعرفها الساحة الايرانية منذ عقود ، ولكنها تختلف من حيث الاسباب والعوامل ، وتطورت حتى وصلت الى ما هي عليه راهناً ، اذ اصبحت مظهراً من مظاهر المشهد السياسي الايراني وأزمة لا تقل خطورة عن باقي الازمات والتحديات التي يعاني منها النظام الايراني .

وعند تتبع ظاهرة الاحتجاجات فأنها موجودة في الكثير من الاحداث التي تشهدها ايران وان اختلفت طبيعة هذه الاحتجاجات ومسبباتها في هذا الحدث او ذاك ، فقد ظهرت احتجاجات ضد النظام بعد عام 1979 نظمتها العديد من التيارات السياسية الليبرالية والعلمانية واليسارية ولكن كانت في ظل ظروف بداية الحرب العراقية الايرانية (1980-1988) فتم انهاءها .

ثم ظهرت حركة احتجاجات اخرى عام 1989 على اثر تولي علي خامنئي منصب المرشد الاعلى في ايران ، وكان قوامها الطلبة ومطالبها تحسين المستويات المعاشية بيد ان هذه الاحتجاجات لم تحقق شيئاً من مطالبها وتم قمعها بشكل سريع حال دون تزايدها⁽¹⁾ .

"الحركة الخضراء"

في عام 2009 تطور شكل الاحتجاجات وطبيعتها ، فظهرت "الحركة الخضراء" على اثر الانتخابات الرئاسية لعام 2009 كحركة احتجاجية اعتراضاً على نتائجها التي فاز فيها احمدي نجاد بفترة رئاسية ثانية على منافسه مير حسين موسوي ، وقوبلت الاحتجاجات بحملة قمع كبيرة ووضع رموزها رهن الإقامة الجبرية ، وما يميز هذه الاحتجاجات ان مطالبها هذه المرة كانت سياسية ومتصدروها هم من قيادات التيار الاصلاحي احد جناحي النظام الايراني (الاصلاحي والمحافظ) ،

ولكنها في نفس الوقت لم تكن خروجاً عن النظام القائم بقدر ما هي تمثيلاً للصراع القائم بين جناحي هذا النظام ، وهذا الصراع طفى على السطح بهذا الشكل عندما قام احد هذه التيارات (الاصلاحي) محشداً انصاره بحركة احتجاجات واسعة ركزت على العاصمة طهران ثم مدينة شيراز وغيرها من المدن الفارسية الاخرى⁽²⁾.

وان اندلاع احتجاجات "الحركة الخضراء" في 13 حزيران 2009 التي سرعان ما تحولت إلى حركة معارضة قوية استمرت 3 ايام متواصلة وأكثر من 45 يوماً متقطع ، تشير الى وجود أزمة في شرعية النظام الإيراني . وتميزت الحركة "الحركة الخضراء" بسمات عدة هي:

1. الانتقال من المركز إلى الأطراف: اندلعت الاحتجاجات في 4 مدن إيرانية كبرى، انطلقت من العاصمة طهران (المركز) ثم إلى تبريز وأصفهان وشيراز الأطراف، ذات الأوضاع الاقتصادية الأفضل من باقي المدن الإيرانية.

2. حجم الحركة الاحتجاجية: تشير التقديرات الإيرانية غير الرسمية إلى نزول أقل من نصف مواطني طهران بقليل إلى الشارع، إذ أشارت التقديرات إلى أن عدد المحتجين في طهران بلغ مليونين في طهران ومئات الآلاف في المدن الثلاث الأخرى.

3. وتيرة الحركة الاحتجاجية: بدأت الاحتجاجات سياسية ضد تزوير الانتخابات الرئاسية، ثم تطورت إلى احتجاجات ضد النظام ككل بجناحيه المحافظ والإصلاحي.

4. توافر عنصر القيادة بخلاف كثير من الاحتجاجات الإيرانية مثلها كل من الزعيمين الإصلاحيين ميرموسوي، ومهدي كروبي وكلاهما من رموز الثورة الإيرانية⁽³⁾.

ومن الجدير بالذكر ان هذه الحركة الاحتجاجية لم تنجح بتحقيق مطالبها التي رفعها المحتجون عند انطلاقها على الرغم من تأثيراتها التي تركتها لدى قطاعات واسعة من المجتمع الإيراني وانعكست فيما بعد على حركات الاحتجاج التي لحقتها .

الاستمرارية في الحركة الاحتجاجية 2017-2019

وتطورت الحالة الاحتجاجية في إيران واتخذت شكل الحراك الشعبي المستمر منذ عام 2017 ، عندما انطلقت الاحتجاجات من مدينة مشهد في 28 كانون الأول 2017 وامتدت إلى عديد من المدن الإيرانية لتعبر عن حجم الغضب الشعبي والاستياء من سياسات النظام وخياراته السياسية والاقتصادية في الداخل والخارج، كما لتعبر عن مدى فشل النظام في تحقيق التنمية وتحسين أوضاع المواطنين، فضلاً عن هذا سلّطت شعارات المحتجين الضوء على ثلاث قضايا رئيسة هي : "تدهور الأوضاع المعيشية، وسقوط النظام ورفض الدور الخارجي"، ويمكن تناول أسباب هذا الحراك الشعبي عبر الآتي⁽⁴⁾:

1. جاءت الاحتجاجات في ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية ضاغطة تعيشها إيران تتمثل بالفجوة بين مؤسسات الحكم والصراع بينها ، فقد خلق فوز الرئيس الإصلاحي (حسن روحاني) فجوة بين مؤسسات النظام الإيراني، لاسيما أن الرئيس روحاني تبنى سياسية الانفتاح على الخارج بخاصة الدول الغربية، تلك السياسة التي أسهمت في توقيع الاتفاق النووي مع مجموعة 1+5 ، بينما جاءت سياسات التيار المحافظ لتتمثل بالاعتراض على تعيين بعض المسؤولين والوزراء، والخلاف حول البرنامج الصاروخي والاتفاق النووي وتبعاته الاقتصادية وتأثيره على الممتلكات الاقتصادية واستثمارات مؤسسة المرشد والحرس الاقتصادية.

2. تصاعد وتيرة التدخلات الإقليمية وارتفاع تكلفتها ، إذ كثفت إيران تدخلاتها الإقليمية فأصبحت لاعباً رئيساً على أكثر من ساحة أبرزها الساحة العراقية والساحة السورية والساحة اليمنية والساحة اللبنانية وغيرها، الأمر الذي حمل الموازنة الإيرانية مبالغ باهظة جراء تلك التدخلات.

3. فشل رهان حسن روحاني السياسي -في حينها- بالتعويل على الاتفاق النووي لتحقيق شرعية سياسية داخلية، وفشل رهانه الاقتصادي في تحريك الأوضاع المعيشية المتأزمة بسبب العقوبات المفروضة على إيران منذ عقود. وذلك بعد ان فرضت إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب برنامج العقوبات ضد إيران، كما فرض قيوداً على الدول والشركات الراغبة في الاستثمار في إيران أو الدخول معها في شراكة اقتصادية .

بيد أن النظام الإيراني أصبح يعول على المعالجة الأمنية مع هذا الحراك الشعبي العفوي من خلال استخدام ادوات القوة الصلبة للتعامل من اجل حسم وانهاء هذا الحراك.

استمرت سلسلة الاحتجاجات الشعبية في إيران ، إذ انطلقت احتجاجات يوم 15 تشرين الثاني 2019 ، في الأحواز بعد أن أعلنت الحكومة الإيرانية ارتفاع أسعار البنزين بنسبة (50%) ، ثم انطلقت بعدها في مختلف أرجاء إيران بما فيها العاصمة طهران، وعلى رأسها المدن الكبرى مثل: (عبادان، المحمرة، بوشهر، مهاباد، معشور، مشهد، شيراز، تبريز، سیرجان، كازرون، كرج، مقاطعة غشساران، بيرجند، مقاطعة ممسني وياسوج). وقد اتسعت رقعة الاحتجاجات لتغطي أكثر من 50 مدينة، ووصل عدد القتلى بين المحتجين إلى ما يقارب الـ 150 قتيلاً ، فضلاً عن مقتل العشرات من أفراد الأمن، بينما وصل عدد المعتقلين إلى أكثر من (ألف) متظاهر⁽⁵⁾.

ويمكن إجمال الأوضاع التي رافقت الإحتجاجات الإيرانية عام 2019 منذ انطلاقها حتى انتهائها بما يأتي⁽⁶⁾:

1. خروج الشعب الإيراني بشكل تظاهرات في كافة المدن؛ بسبب عدم اكتراث الحكومة الإيرانية لواقعه المعيشي.

2. أن الدستور الإيراني كفل حق التظاهر، والاحتجاج للفرد الإيراني تجاه أي عمل يمس واقعه في جوانب حياته اليومية كافة.

3. استمرار اعتقال العشرات من الإيرانيين يمثل رسالة لا تغيب، وتذكرو بقوة انتفاضة 2017-2018 التي تجاوزت اعتقال 10 آلاف مواطن، ومن ثم فإن ما جرى حينها قد يكون مقدمة لما جرى من قبل، ويدفع لإجراءات مستحدثة في تبني خيار العنف والقوة في إطار مواجهة ما يجري ومحاولة إخماده .

4. تبنت مؤسسة المرشد الأعلى وباقي مؤسسات النظام سرديّة وجود مؤامرة من الخارج تريد ضرب إيران، وهز استقرارها في حين يوجد تيار مقابل يمثلّه الرئيس –آنذاك- حسن روحاني يشير إلى وجود أزمات حقيقية في الداخل ينبغي التعامل معها بواقعية.

5. كان هناك خوف حكومي حقيقي من انضمام قوات الأمن للمحتجين في حال توسع الحراك الشعبي، لاسيّما أن هناك ما يشير لوجود حالة من التمرد داخل قوات الأمن من ممارسات الحرس الثوري، كما أن استقالة بعض نواب البرلمان دفعت نحو مزيد من وضع عدم الاستقرار، والرسالة أن إيران باتت تعاني من أزمة هيكلية حقيقية تتطلب توفير الموارد والخدمات .

ومن المظاهر التي رافقت مسيرة الاحتجاجات خلال هذه الاعوام انها كانت تشهد عملية استهداف وحرق لعدد من المراكز الادارية في المدن ومصارف ومراكز وبنابات تابعة لمؤسسة "الولي الفقيه" و "الحرس الثوري"، وعلى خلاف الحركة الاحتجاجية في عام 2009 ، التي اقتصر على طهران ومدن ذات اغلبية فارسية ، كانت الاحتجاجات خلال المدة 2017-2019 قد انتقلت من مراكز المحافظات الى المدن الفقيرة والمهمشة والمدن ذات الاغلبية الكردية والعربية والبلوشية في مختلف انحاء البلاد ، وعلى الرغم من ان انطلاقا الحراك كانت اعتراضاً على رفع اسعار الوقود من قبل الحكومة الى ثلاث اضعاف الا ان الشعارات التي رفعتها كانت سياسية وبالضد من النظام القائم . وقد قوبلت هذه الاحتجاجات من قبل الحكومة الايرانية بالوسائل القمعية والاعتقالات واطلاق الرصاص الحي وتصفية العديد من المحتجين وقطع الانترنت على المدن التي تشهد حراكاً لمنع نشر الاخبار والتواصل بين المحتجين⁽⁷⁾ .

الحراك الشعبي عام 2022:

وجاءت الحركة الاحتجاجية الاخرى في سبتمبر 2022 بشكل مختلف عن حالات الاحتجاج السابقة كونها ارتكزت على اسباب سياسية واقتصادية من جهة وكونها اتسمت بالاستمرارية والانتشار في مختلف المدن الايرانية من جهة اخرى . انطلقت "احتجاجات سبتمبر" على اثر مقتل الشابة الايرانية "مهسا اميني" بعد اعتقالها من قبل "شرطة الاخلاق" وتعرضها للضرب المبرح ، انطلقت من مدينة "سقز" مسقط رأس "مهسا" ثم سرعان ما امتدت الى اغلب المدن الايرانية (شملت 140 مدينة إيرانية - انظر الشكل رقم 1) ، بما فيها العاصمة طهران. اذ انها بدأت تأخذ طابعاً مختلفاً عن سابقتها من الانتشار في عموم مدن ومناطق ايران . ومن حيث اختلاف مطالبها التي في مقدمتها اسقاط "نظام الجمهورية الاسلامية" ورفعها شعار "المرأة، الحياة، الحرية" و "الموت

1. التوجهات الدينية المتشددة لحكومة رئيسي لاسيما عندما وجه في حزيران 2022 بإجراء التنسيق اللازم بين الهيئات والمؤسسات الثقافية والتنفيذية لتنفيذ قرار البرلمان وقرار المجلس الأعلى للثورة الثقافية لعام 2005 بشأن الحجاب والعفة، فجاء الحراك الشعبي رداً على ما سمّته الحكومة "برنامج العفاف والحجاب"، والتي تسعى لفرضه على المجتمع، فبرز هذا الحراك نتيجة تعامل الحكومة مع هذا الامر وغيره بطرق متشددة .

2. الإخفاق السياسي في الحكم ، اذ تدل الكثير من المؤشرات والتقارير على إخفاق حكومة رئيسي في الوفاء بوعودها بعد عامٍ من وصولها إلى السلطة على مستوى الداخل والخارج إذ تزايدت الانتقادات لأداء وزرائه، فضلاً عن قلة الخبرة في التعاطي مع الملفات الخارجية ولاسيما فيما يتعلق بالتعثر في المفاوضات الخاصة بإحياء الاتفاق النووي، ومن ثم استمرار الضغوط الأمريكية على إيران، وعودة الولايات المتحدة الأمريكية لتكثيف العقوبات.

3. الوضع الاقتصادي المتردي ، إذ يؤدي العامل الاقتصادي دوراً هاماً في تفسير سرعة الاحتقان الداخلي فقد تفاقمت الأزمات الاقتصادية والمعيشية بإيران في ظل رفع الدعم، والبطالة، والتضخم الكبير والمستمر، والعجز المالي للحكومة، فضلاً عن رفع حكومة رئيسي الدعم عن الدولار المخصّص لاستيراد السلع الغذائية ؛ مما تسبب في ارتفاع أسعار الغذاء واقتربت الزيادات السعرية عامةً ما يقارب الـ 70%، بل تضاعفت أسعار بعض الأغذية الرئيسية، والتي تعدّ العنصر الأهمّ لطعام الفقراء ومحدودي الدخل، الذين هم نسبة كبيرة من الشعب تزيد عن ثلثي الإيرانيين، كذلك تراجع قيمة العملة الإيرانية وتآكل قوتها الشرائية ، كما أن الحكومة بالكاد تستطيع تسيير شؤون البلاد اليومية ودفع رواتب ملايين الموظفين في ظل العقوبات، الأمر الذي يجعل البيئة الداخلية متوترة تجاه الحكومة وقابلة للاحتجاج والتفاعل مع أي سلوك غير مرغوب من السلطة.

وفي هذا السياق أيضاً يتداخل هذا الحراك الشعبي مع عدد من الملفات المرتبطة ذات السياق الخارجي، ومن أهم تلك الملفات هي⁽¹¹⁾:

1. الحرب الروسية- الأوكرانية والانتهاك الأمريكي لإيران بدعم روسيا على الرغم من النفي الإيراني المستمر بشأن تزويد روسيا بالمسيرات.

2. توقف المفاوضات النووية مع الولايات المتحدة الأمريكية فقد جمدت المباحثات بشأن الملف النووي الإيراني قبل أشهر من اندلاع الحراك الشعبي؛ نتيجة العثور على آثار مواد نووية في ثلاثة مواقع إيرانية غير معلنة، وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة مؤشراً على عدم وفاء إيران بالتزاماتها بالاتفاق النووي. وفي المقابل؛ فإن الأوضاع المتأزمة داخل إيران تتيح استغلالها من قبل القوى المشاركة في المباحثات النووية للضغط على الحكومة الإيرانية للقبول بالاتفاق النووي والموافقة على مطالب القوى الغربية في الاتفاق وعلى رأسها المطالب الأمريكية.

3. توقف المباحثات الدبلوماسية الإيرانية السعودية بعد أن اتهمت إيران السعودية لها دور في التحريض على الحراك الشعبي في إيران، وهو ما انعكس سلباً على محاولات تحسين العلاقات الإيرانية- السعودية التي شهدها عام 2021 بعد محادثات مباشرة بين الجانبين بوساطة عراقية. فضلاً عما ذكر فإن الحراك الشعبي أدى إلى عدد من التداعيات السلبية يتمثل أبرزها في⁽¹²⁾:

1. الإضرار بالممتلكات والبنية التحتية نتيجة للاحتجاجات الشعبية، وقيام المحتجين بإشعال النيران وإلحاق الضرر بالمباني والممتلكات العامة.

2. خسائر انقطاع الإنترنت إذ تشير بعض التقديرات إلى أن انقطاع الإنترنت ليوم واحد كلف الاقتصاد الإيراني أكثر من 38 مليون دولار، كما أدى انقطاع الإنترنت إلى إلحاق أضرار بالغة بمئات الآلاف من الشركات الصغيرة التي تعتمد على المبيعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

3. مقاطعة شركات الحرس الثوري، فقد بدأ المستهلكون الإيرانيون مقاطعة كبار تجار التجزئة والشركات التي يُعتقد تبعيةها لسيطرة الحرس الثوري، الذي يسيطر على قرابة ثلث الاقتصاد الإيراني، ومهيمن على المطارات والموانئ، ويدير العديد من الشركات.
 4. تراجع سعر صرف الريال أمام الدولار الأمريكي وسط الضغوط الاقتصادية خلال الحراك، وفي 5 تشرين الثاني 2022 هبطت العملة الإيرانية على نحو قياسي أمام الدولار خلال التداول، لتصل إلى مستويات أكثر من (360) ألف ريال أمام الدولار.
 5. تأثر الاستثمارات والصادرات النفطية فضلاً عن اضطراب عمليات الإنتاج والتصدير.
 6. زيادة معدلات هجرة العقول إذ تعزز الاضطرابات الاجتماعية من رغبة الشباب الإيراني في الهجرة إلى الخارج في ظل تأزم أوضاع الاقتصاد الإيراني، بحثاً عن فرص تعليمية ومهنية أفضل .
- مما تقدم ، يتبين بأنه على الرغم من خفوت هذا الحراك بيد ان وقعه لدى النظام الإيراني ومؤسساته المختلفة كان له صدهاء ، وانه في ظل الحراك الشعبي سوف نكون أمام مشهد سياسي جديد في الساحة الإيرانية ، وأن حالة الاحتجاجات تتراكم فعاليتها، وتتنامي بصورة كبيرة وهذا الأمر يحدث في ظل غياب دولي لتغطية ما يجري بالفعل داخل المدن الإيرانية من حالة غليان، ويؤكد وجود مد شعبي كبير وحقيقي سيكون له آثاره بصرف النظر عن إمكانية النظام الإيراني وقدرته على انهاء الحراك الشعبي ومطالبه المختلفة في ظل ضغوط الاقتصاد التي تعانيها البلاد. كما ان هنالك من وصف الحراك الشعبي بأنه يمثل أزمة حقيقية وتحدياً كبيراً امام النظام السياسي في ايران راهناً ومستقبلاً .

المبحث الثاني

عوامل التحولات والتغيير السياسي في إيران وتحدياته

ان التغيير والتحولات السياسية في ايران ليست بالعملية السهلة ، وهي تتأثر بعوامل عديدة ومختلفة ان تحققت على ارض الواقع كلها او جلها فيمكن ان يحصل التغيير الشامل في ايران ، وبالمقابل فان هذه العملية والسعي اليها سواء من قبل الحراك الشعبي الساعي او المطالب بالتغيير او من قبل قوى وتيارات المعارضة التي يعمل اغلبها خارج الساحة الايرانية ، تواجه تحديات ومعوقات عديدة ومختلفة ايضاً ، ومن هنا ويمكن تحديد عوامل التغيير والتحولات السياسية وما تواجه من تحديات من خلال ما يلي :

اولاً - عوامل التحولات والتغيير السياسي في ايران ، وتمثل بـ :

- ان تتوافر دوافع سياسية واقتصادية واجتماعية قوية بالشكل الذي يصعب على النظام مواجهتها وحلها او حتى التعامل معها ، وفي الواقع العديد من هذه الدوافع قد تحققت ، فلم يعد خافياً مستوى التدهور الاقتصادي الذي تعانيه ايران والصراع السياسي الذي وصل الى حد الاختلاف والتناقض بين اجنحة النظام المختلفة والتضييق على الحريات وتهميش الاصوات المعارضة او المخالفة حتى لو كانت محسوبة على النظام نفسه .

- حتى تنجح عملية التغيير ويصل الحراك الى مبتغاه يتطلب الامر وجود نخبة سياسية تقود الحراك وتتجاوز أي خلافات بين قوى المعارضة ، وتمتلك قدرة ادامة زخم واستمرار الحراك⁽¹³⁾ ، وفي الواقع هنالك الكثير من الاصوات المعارضة والمناهضة للنظام في ايران ، يجمعها الاتفاق على "هدف التغيير واسقاط النظام" وموجودة في الساحتين الداخلية والخارجية للبلاد ، وتتوزع قوى

المعارضة الإيرانية بشكل عام على عدة مجموعات منها : مجموعات المعارضة العرقية ، والقوميين ، واليساريين ، والملكيين ، والمجاهدين وغيرهم⁽¹⁴⁾ .

- التحول الفكري ، اذ ان المجتمع الإيراني لم يعد مجتمعاً مغلقاً كما اريد له ان يكون سواء من الشاه او من الامام ، وانما في ظل التطور التكنولوجي وثورة الاتصال والتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، فقد حصل تغير في بنية المجتمع الإيراني وتحولاً في النمط الفكري له ، وكل ذلك في ظل التحديات الداخلية التي يعيشها المجتمع ، ناهيك عن اطلاعه ورفضه للسياسة الخارجية للبلاد ، فاصبح السخط والانتقاد وسيلة للتعبير عن الرفض والسعي الى التغيير الشامل في البلاد بعد ان كانت الشعارات للمطالبة بتحسين الاوضاع فحسب⁽¹⁵⁾ .

- العوامل الاقتصادية ، على الرغم من ان ايران تقع في صدارة الدول من حيث ما تمتلكه من اهم مصادر الطاقة (النفط ، والغاز الطبيعي) ، بيد ان وضعها الاقتصادي الداخلي يوصف بالمتدهور ، وتعاني قطاعات واسعة من الشعب الإيراني من انخفاض المستوى المعيشي وغلاء الاسعار ووجود ما يقارب من 15 مليون شخص بحسب بعض التقارير تحت خط الفقر ، وما يقرب من 6 مليون ونسبة 13% من السكان يعانون من البطالة ، وانخفاض قيمة العملة المحلية بمقابل تضخم كبير ، فضلاً عن ان مدن عديدة تعاني نقصاً في الخدمات الاساسية ، وهذا الأمر كان واضحاً في شعارات ومطالب مختلف الحركات الاحتجاجية في السنوات الاخيرة⁽¹⁶⁾ .

- تراكم حالة الاحتقان المجتمعي وتزايد حالة الرفض الشعبي لسياسات رجال الدين في ايران وسعيهم لفرض قيم لم يعتد عليها سابقاً المجتمع الإيراني الذي اعتاد العيش لعقود طويلة في ظل ثقافة غربية ليبرالية .

- سياسة القمع والاستبداد التي تمارس ضد الشعب وخنق الحريات والانغلاق السياسي وحكر العمل السياسي على اجنحة وتيارات النظام فحسب والتي دخلت في صراع فيما بينها ايضاً ، الامر الذي أدى الى حصول ازمت سياسية واقتصادية واجتماعية بدأت بالتفاقم مع مرور الوقت⁽¹⁷⁾

- هناك عوامل ثقافية وفكرية واجتماعية ادت الى التأثير في توجهات ومطالب المحتجين وظهرت من خلال رغبتهم باستعادة ما اسماه الباحث الايراني كريم ساجد بور في احدى مقالاته بـ "وجه ايران المدني" والرغبة في تغيير تركيبة النظام القائم على الاسس الدينية ، كما ان تحولاً في مواقف المحتجين قد حصل بعد إدراكهم ان لا اصلاح يمكن ان يتحقق في البلاد على الرغم مما يُرفع من شعارات له سواء من قبل التيار الاصلاحى او المحافظ وهذا التحول طال حتى انصار التيار الاصلاحى الذي احبطوا ممن يؤيدونهم بعد ان فشلوا في تحقيق شعاراتهم الاصلاحية⁽¹⁸⁾ .

- نظراً لسياسات التهميش والاقصاء التي تمارس ضد المكونات القومية في ايران ومنها : الكرد والعرب والبلوش والتركمان وغيرها ، والمكونات الدينية والمذهبية ، كانت هذه المجموعات أو المكونات ترى في الاحتجاجات فرصة للتعبير عن رأيها في نظام الحكم القائم ، وفرصة للضغط على هذا النظام من أجل تحقيق مطالبها القومية او حتى الدينية ، بل واذا سنحت الفرصة لتغيير هذا النظام فهو مطلباً مناسباً لها . ومن جهة اخرى كانت مناطق الاقليات القومية منطلقاً للاحتجاجات في السنوات الاخيرة بغية تحسين أوضاعها والحصول على المزيد من الصلاحيات لإدارة شؤونها الخاصة⁽¹⁹⁾ .

- كان لوسائل التواصل الاجتماعي دورها الفاعل في تحريك الاحتجاجات وادامة زخم الحراك الشعبي من حيث نشر أخبار هذا الحراك من جهة وتأمين الاتصال والتواصل بين المحتجين لتنظيم

صفوفهم والاستمرار في الاحتجاجات من جهة أخرى ، وقد ساهمت وسائل التواصل في تكوين وعي مجتمعي يتسم بالعمومية بين الإيرانيين إزاء قضاياهم الملحة⁽²⁰⁾ .

- يضاف الى كل ذلك تكوين رأي عام شعبي في ايران رافض لسياسات ايران الاقليمية تجاه حلفائها في كل من لبنان وسوريا واليمن والعراق وغيرها ، وما تقدمه ايران لهؤلاء الحلفاء من دعم مالي واقتصادي وعسكري يستنزف الاقتصاد الايراني على حساب تحسين المستوى المعيشي للإيرانيين والتخفيف عن كاهلهم في ظل عقوبات اقتصادية دولية تتطلب من الحكومة الإيرانية الالتفات الى الداخل ومعالجة المشاكل الاقتصادية بدلاً من اهتمامها بالخارج وهدر أموال كان الإيرانيون احق بها من غيرهم ، وقد وجدت هذه القضايا في الشعارات التي يرفعها المحتجون باستمرار⁽²¹⁾ .

ثانياً- تحديات وكوابح التحولات والتغيير السياسي في ايران :

على الرغم من تزايد فاعلية عوامل ودوافع التغيير والتحولات السياسية في ايران الا ان الواقع يشير الى وجود العديد من الكوابح التي تمثل تحديات امام هذا التحول الذي قد يحصل في المشهد الإيراني ، ولعل اهمها :

- ان الحركات الاحتجاجية في امان تفتقر الى القيادة المنظمة ويغيب عنها المشروع السياسي الذي يساهم بدوره في تسهيل عملية تعبئة الجماهير ، فغياب القيادة السياسية التي تمتلك رؤية واعية وثقافة سياسية مناسبة يساعد الحركة الاحتجاجية على الانتشار وامكانية تحقيق اهدافها في المقبولية لدى الشارع وامكانية التغيير ، فضلاً عن ان عدم وجود اهداف واضحة ومحددة لتحقيق المطالب يعيق من امكانية استمرار الحراك وادامة زخمه ، فلكي تنمو حركة احتجاجية

قوية وقادرة على أحداث التغيير يجب ان يكون لها اهداف موحدة وشعارات ملائمة وتعكس الفهم المجتمعي لم يعانيه المجتمع من مشكلات والبلاد من ازمات⁽²²⁾ .

- توصف المعارضة الإيرانية بالتنوع والاختلاف بين قومية ويسارية واسلامية وعرقية ، وتنوع داخل هذه التصنيفات ايضاً ، الامر الذي ينعكس سلباً على مسألة وجود القيادة المركزية او الوطنية التي من الممكن ان تحقق التغيير وتنجح فيه ، فعلى الرغم من وجود الكثير من الجماعات والاصوات المناهضة للنظام التي تتفق على هدف التغيير والتحول بيد انها تعاني من نقص التواصل والتنسيق فيما بينها في احيان عدة ، وتختلف في تنظيم الوضع المعقد للساحة الإيرانية وتكييف الاستراتيجيات مع الظروف القائمة ، مثلما تختلف في رؤيتها عن طريقة التغيير والتحول واسقاط النظام ، فمجموعات المعارضة محكومة بأيديولوجيتها الخاصة التي تحدد طريقها في التعامل مع قوى المعارض الأخرى⁽²³⁾ .

- بالرغم مما يعانيه نظام الجمهورية الإسلامية في إيران من ازمات بيد أنه يتمتع بدعم قطاع ملموس من المجتمع الإيراني لمختلف الاسباب الدينية والايديولوجية والسياسية والاقتصادية كما للعلاقة الوثيقة بمؤسسات الحكم ودوائر النظام ، الامر الذي يساعد النظام ومؤسسات الحكم المختلفة على كسب التأييد والاستمرار وحشد المواليين في اوقات الازمات .

- يمتلك النظام القائم العديد من ادوات التحكم والسيطرة المادية والمعنوية الكبيرة التي استطاع من خلالها البقاء والاستمرار من جهة ، وضرب الخصوم والمعارضين من جهة أخرى . وادوات السيطرة هذه لا تتوقف عند ادوات القمع فحسب ، وانما تشمل وسائل الرقابة والتحكم والتجسس وحفظ المعلومات والدعاية المضادة وغيرها التي تشكل عائقاً مؤثراً امام محاولات التغيير⁽²⁴⁾ .

- إن القطاعات المالية للنظام في إيران تبدو أكثر استعداداً للتضحية من أجل بقائه واستمراره. وبالنظر إلى أن عشرات الملايين من الإيرانيين ينضون في أجهزة النظام العسكرية وشبه العسكرية والمدنية، فإن هؤلاء وعائلاتهم يقومون بدور بالغ الحيوية في تعزيز قدرات النظام على الحكم والتحكم، على السواء. بمعنى، أن سيطرة النظام ليست سيطرة فوقية، كما كان عليه الأمر في أواخر عهد الشاه، بل تتخلل مفاصل وأعراق المجتمع الإيراني⁽²⁵⁾.

- يمتلك النظام آلة عسكرية قوية تتمثل في الحرس الثوري والجيش الإيراني، وليس هناك أي مؤشرات على حياد هذه القوى المسلحة المؤيدة للنظام والحامية له ، بل على العكس هي عامل اساس في قمع أي معارضة للنظام .

- إن منظومة الأفكار التي تتجمع حولها الجماهير الإيرانية تبدو غير متماسكة، فهناك من يرفض النظام لأسباب علمانية، ومنهم من يرفضه لأسباب اقتصادية، بينما يعارضه آخرون لدوافع عرقية وغيرها ، الأمر الذي يشكل تحدياً أمام هذه الاحتجاجات في إحداث تغيير لهذا النظام⁽²⁶⁾.

- على الرغم من أن السلطات الإيرانية تهم الغرب بتأجيج الاحتجاجات ، إلا أن هنالك من يرى أن الحكومات الغربية ليس لديها الكثير من الأدوات السياسية للتأثير على تطورات الأحداث في إيران ، بخلاف التعبير عن المساندة وانتقاد الانتهاكات وتزويد المحتجين بوسائل رقمية للتواصل، ولعل من نافلة القول أن غياب التأثير والدعم الخارجي يضعف فرص التغيير التي يتبناها الحراك الشعبي والقوى السياسية المعارضة الأخرى⁽²⁷⁾.

المبحث الثالث

الاحتمالات المستقبلية للتغيير في إيران

ليس من السهل وضع احتمالات مستقبلية بشكل دقيق للظواهر والاحداث السياسية كونها تعتمد على معطيات واحداث قابلة للحصول من عدمه ، وهذا الامر ينطبق على ما يمكن ان تؤول عليه الساحة الايرانية في ظل استمرار وتزايد الحراك الشعبي والاحتجاجات التي تشهدها ايران، ولكن يمكن وضع عدة احتمالات مستقبلية للتغيير في إيران واحتمالية ان يحقق الحراك للتغيير فيها ، وذلك في ظل توقع حصول عدد من التطورات والاحداث مستقبلاً ، تكون اساساً تقوم عليها عدد من السيناريوهات المستقبلية :

أولاً- سيناريو استمرار الاحتجاجات من دون تغيير سياسي :

يقوم هذا السيناريو على افتراض استمرار الحراك الشعبي في ايران وعدم انتهاء الاحتجاجات التي ستنتقل بين الحين والآخر في العديد من المدن والمناطق الايرانية ، بناءً على احتمالية استمرار وبقاء الاسباب والعوامل التي قامت حركات الاحتجاج نتيجة لها والتي تتمثل بالعوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والامنية . كذلك في ظل تمكن النظام من التعامل مع حركات الاحتجاج السابقة التي أدت الى تمكن القوات والاجهزة الامنية من التعامل معها ، من دون ان يؤدي الامر الى خروجها عن السيطرة⁽²⁸⁾ ، كما ان الاحتجاجات يمكن ان ترى من قبل بعض مؤسسات النظام وقادته على انها اشبه بالمتنفس للطبقات المعارضة لتساهم في عدم انفجارهم بصورة اكبر، وقد يكون السماح باستمرارها امر ليس مرفوضاً بشكل قاطع في ظل قدرة هذا النظام على الاستمرار التي لم تنفذ لحد الان وامتلاكه ادوات التحكم والسيطرة التي لم تعرفها ايران من قبل⁽²⁹⁾ .

ثانياً- سيناريو تطور الحراك الشعبي واحتمالية التحول والتغيير السياسي :

يقوم هذا السيناريو على فرضية مفادها ان الحراك الشعبي في ايران قد تطور بشكل كبير وصارت له مطالب تهدف الى التصعيد وتغيير الاوضاع ومنها اسقاط "نظام الجمهورية الاسلامية"، وهذا السيناريو مدعوماً باعتبارات عدة يأتي في مقدمتها : ان الاوضاع السياسية والاقتصادية التي أدت الى انطلاق الحركات الاحتجاجية في ايران قد تزايدت وتفاقت من دون معالجة ، ومن المتوقع ان تؤدي عدم استجابة الحكومات الايرانية المتعاقبة لمطالب الحراك الشعبي وإخفاقها في التعامل مع الأزمات الاقتصادية والمعيشية المستمرة منذ مدة دون إيجاد حلول بشأنها، وتجاهل حالة الاحتقان الشعبي المتزايد جرّاءها ، وكل هذه الاسباب قد تؤدي الى ان تصل موجات الاحتجاج الى مستوى اكبر قد يكون سبباً في تحقيق هدفهم في التغيير واسقاط هذا النظام الذي قام بالأساس عام 1979 من خلال مساعدة الحركة الاحتجاجية نفسها، ولاسيما ان هذا الحراك يحظى بتأييد غالبية الشعب الإيراني، وما يزيد من زخم الحراك الشعبي ايضاً هو مشاركة مختلف الفئات المجتمعية فيه من رجال وشباب ومشاركة فاعلة للمرأة الإيرانية وطلبة الجامعات وغيرهم .

ومما يؤشر فاعلية الحراك وانتقاله الى مستوى اكثر تأثيراً هو ما حظي به من تأييد من قبل العديد من الشخصيات البارزة في النظام ومنهم: علي لارجاني رئيس مجلس الشورى الإيراني السابق ، والعميد المتقاعد حسين علوي مؤسس البحرية الإيرانية⁽³⁰⁾ ، مثلما ايد الاحتجاجات الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي مشيداً بأن شعار "امرأة، حياة، حرية" يمثل رسالة تدل ان التحرك سيكون باتجاه مستقبل أفضل⁽³¹⁾ ، ورفض العديد من رجال الدين في قم ان يدينوا حركة الاحتجاجات في مقابل مواقف التعاطف مع الاحتجاجات التي أيدها بعضهم ورفض اساليب قمعها.

يضاف الى كل ذلك تزايد "الوعي الثقافي" الرافض للعديد من رموز النظام القائم التي أصبحت هدفاً للمحتجين ، وتشير الى ان تطور الاحتجاجات سيزيد من الهوة بين النظام ومؤسساته وبين قطاعات كبيرة من المجتمع الإيراني التي باتت رافضة له وتسعى الى التغيير⁽³²⁾.

وتشكل حركة الاحتجاجات المستمرة ضغوطاً داخلية وتحدياً كبيراً امام النظام ، في مقابل ما تتعرض له ايران من ضغوطات خارجية بسبب برنامجها النووي تتمثل بالعقوبات الغربية من جهة وانهماك ايران في القضايا الإقليمية من جهة اخرى ، وما يمثله الامر من ضغوط وكلف اقتصادية كبيرة تجعل ازمة الضغوط هذه ذات بعدين داخلي وخارجي ليس من السهل على ايران تجاوزها⁽³³⁾. وعلى هذا الاساس في ظل تلك التحديات قد يستمر الحراك وقد لا يكون بمقدور النظام أن يعالج المشكلات الاقتصادية، مما يزيد من الإحباط والغضب الشعبي، ومن ثم قد تتحول عملية التعبئة إلى حراك جماعي شعبي يمثل التغيير السياسي هدفه الاساس ، وبالتالي قد يفقد النظام السيطرة على الحراك الشعبي، بحيث تدخل إيران في "حالة ثورية" على غرار تلك التي مهدت لثورة عام 1979، لاسيما بعد تراجع شرعية النظام وتآكل أطروحاته الأيديولوجية، ووجود خلافات عميقة بين حلفائه الدينيين والسياسيين.

وتدل الاحداث والتطورات في الساحة الإيرانية أن جيلاً بأكمله من الإيرانيين ، أو قد يكون معظم أبناء هذا الجيل، لم تعد لديهم ارتباط أو أية علاقات ولاء بنظام الحكم في ايران ، ولا بقيمة شعاراته ، بالرغم من محاولات النظام اتهام حركة الاحتجاج بارتباطها مع الخارج وانها ليست سوى أداة أجنبية للضغط على الجمهورية الإسلامية وتركيعها⁽³⁴⁾.

فضلاً عن كل ما سبق فإن تطورات الحركة الاحتجاجية في ايران عبر السنوات السابقة وانتقال مطالبها من الاقتصادية الى السياسية متمثلة بهدف تغيير النظام فإن ذلك يشير الى وصول

الحراك الشعبي الى مرحلة النضج و"خطوة اللاعودة" الى الوراء وان "نظام الجمهورية الاسلامية" قد يكون وصل الى "مرحلة الخريف" وفقدان الجاذبية الشعبية التي قام على اساسها، سواء أطلال امد الحراك ام قصر.

ثالثاً- سيناريو قمع الحراك الشعبي واستمرار النظام الايراني:

يفترض هذا السيناريو ان الحراك الشعبي في ايران قد يتراجع وان ظاهرة الاحتجاجات ستخفت في ظل توقع حصول عدة معطيات مستقبلاً ، لعل أهمها: ان النظام سيتبع اساليب القمع والقوة التي يتمكن من خلالها قمع هذه الاحتجاجات وانهاؤها ، في مقابل اعتماد سياسات تساهم في تحسين المجال الاقتصادي ومعالجة البطالة والتضخم وقد يتحقق هذا الامر فيما لو تمكنت ايران من ابرام اتفاق مع الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية بخصوص برنامجها النووي مما يساعد في رفع العقوبات الدولية عليها او على اقل تقدير تخفيفها بالشكل الذي يؤدي الى انتعاش اقتصادي في ايران ومعالجة أزمته الاقتصادية الداخلية ، كما يدعم هذا السيناريو ان الحركة الاحتجاجية والحراك الشعبي في ايران لم يتضح مشروع سياسي له ولا قيادات معروفة تتبنى مطالبه ، فضلاً عن الافتقار للتنظيم الذي يساهم في ديمومة واستمرارية الاحتجاجات⁽³⁵⁾ ، وفي المقابل ان نظام الجمهورية الاسلامية يستمر في البقاء واحكام قبضته على الامور ويرتكز على تأييد قطاعات واسعة من المجتمع الايراني التي ترتبط به لأسباب دينية او ثقافية او مصلحة وغيرها⁽³⁶⁾ . ناهيك عن عدم وجود الدعم الدولي لمطالب الحراك وحقوق الانسان مما يضعف هذا الحراك ويتركه عرضة للاضمحلال⁽³⁷⁾ .

ناهيك عن ان النظام الايراني يمتلك عقيد امنية للتعامل مع اي تحديات داخلية وبخاصة إذا ما استشعر خطراً حقيقياً وتحول الحراك الشعبي إلى فعل ثوري جماعي، فإنّ النظام سوف يستند

على بعض "الحجج الشرعية" التي تمكنه من سحق أي عمل جماعي يشكل تهديدًا، لا سيّما أن النظام الإيراني لا يعترف بحق الشعب في المشاركة السياسية وحرية الاختيار في ظل "المشروعية الإلهية للولي الفقيه"، ولا تُعد الانتخابات أو حق التمثيل السياسي داخل النظام إلا على سبيل المشاركة الشكلية، وبالتالي لن يتوانى النظام في استخدام القوة لسحق كل حراك شعبي، ولن يخفي النظام تأييده العلني لتلك الإجراءات مهما كلف من ضحايا⁽³⁸⁾.

خاتمة:

يمكن القول ان الساحة الايرانية تشهد بروز العديد من مؤشرات التحول والتغيير السياسي وان لم تكن بتلك القوة والفاعلية التي تمكنها من تحقيق التغيير الشامل ، وان قوام ومرتكز التحولات السياسية في إيران هو الحراك الشعبي الذي تشهده ايران ويتسم بالتطور وتحول المبررات والدوافع التي كانت تتمثل بالضغوط الاقتصادية والمعاشية لتتحول مع مرور الوقت الى مطالب بالتغيير في الاوضاع الى سعي لإحداث التغيير الشامل .

وان ظاهرة الحراك الشعبي في ايران هي ظاهرة ملازمة للمجتمع الايراني وتطورت عبر السنوات الاخيرة نتيجة لعوامل سياسية واقتصادية وثقافية داخلية وخارجية ، وانتقلت مطالها من الاقتصادية الى السياسية لتصل الى حد المطالبة بتغيير النظام القائم ، وعلى الرغم من تعدد السيناريوهات المستقبلية للحراك الشعبي في ايران ومدى تأثيره في إحداث عملية التغيير وتعدد معطياتها واسسها فإنها تشير الى ان السيناريو الاقرب الى التحقق وان طال أمده هو سيناريو الاستمرار واحتمالية التغيير ، حتى وان لم يكن الحراك هو العامل الاساسي في هذا التغيير فإنه سيكون احد العوامل المؤدية اليه.

الهوامش والمراجع:

- 1- شيماء محمد، لماذا لم تنجح الاحتجاجات الشعبية في ايران؟، البيت الخليجي للدراسات والنشر، 2 اغسطس 2022، الرابط: [/https://gulfhouse.org/posts/5260](https://gulfhouse.org/posts/5260)
- 2- جمال بو حسن، احتجاجات 2017 والثورة الخضراء 2009 في ايران، صحيفة الايام البحرينية، العدد 10495، 2 يناير 2018 .
- 3- مركز الخليج للدراسات الايرانية، الحركات الاحتجاجية وأزمات النظام السياسي في إيران، الرياض، 2018، ص 15.
- 4- مركز الخليج للدراسات الايرانية، الحركات الاحتجاجية وأزمات النظام السياسي في إيران، مصدر سبق ذكره، ص 19-20.
- 5- تمارا كاظم الأسدي، وسالي سعد محمد، ثورة 25 أكتوبر دراسة لقضية وطن، دار آشور بانيبال، بغداد، 2020، ص 139-140.
- 6- المصدر نفسه، ص 144-145.

- 7- انظر: هيومن رايتس ووتش، إيران: حملة عنيفة لقوات الأمن على المحتجين، 19 نوفمبر 2019، الرابط: <http://bit.ly/3TYEwnD>
- 8- ويكيبيديا - الموسوعة الحرة، الاحتجاجات الإيرانية 2022، الرابط: <http://bit.ly/3Zo8O4s>
- 9- انظر: أربعينية قتلى زهدان تشعل حراكاً شعبياً في غرب إيران، ميدل ايست اونلاين، 9 أكتوبر 2022، الرابط: <http://bit.ly/40rvrWY> . كذلك انظر: محمد علي، إيران والاحتجاجات .. ماذا بعد؟، موقع جاده ايران، الرابط: <https://jadehiran.com/archives/70309>
- 10- الاحتجاجات الإيرانية .. الابعاد والتداعيات، تقرير، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، 22 كانون الأول 2022، ص 5-7.
- 11- وحدة الرصد والتحليل، الاحتجاجات في إيران ومصير النظام الحاكم الإيراني، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، تقدير موقف، اسطنبول، 2022، ص 3.
- 12- تأثير الاحتجاجات الشعبية في إيران على المشهد الاقتصادي، تقديرات المستقبل، العدد 1709، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، 13 كانون الأول 2022، ص 2-3.
- 13- اسامة الهتمي، حراك ايران .. متى ينتصر الشعب؟، مركز الخليج للدراسات الايرانية، 16 يونيو 2022، الرابط: <http://bit.ly/3nAQrw0>
- 14- إيران انترناشيونال، مركز ابحاث يناقش اسباب ضعف المعارضة الإيرانية رغم الانتفاضة الشعبية العارمة، 2023/2/11، الرابط: <https://www.iranintl.com/ar/202302113789>
- 15- الهام الحدابي، الاحداث في ايران احتجاجات شعبية ام ثورة؟ ، مركز امية للدراسات الاستراتيجية، 18 كانون الثاني 2018، الرابط: <https://bit.ly/3zi149w>
- 16- انظر: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، انتفاضة الشعب الإيراني: الاسباب والمآلات، 3 شباط 2018، الرابط: <http://bit.ly/3zlgjPe>
- 17- موقع الشارع السياسي، الاحتجاجات في ايران الاسباب والتداعيات المستقبلية، 2 نوفمبر 2022، الرابط: <https://politicalstreet.org/5552>
- 18- حسن المصطفى، ما الذي يجري في ايران؟، موقع ايلاف، 15 ديسمبر 2022، الرابط: <http://bit.ly/3nxJETV>
- 19- وحدة الرصد والتحليل، الاحتجاجات في إيران ومصير النظام الحاكم الإيراني، تقدير موقف، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، اسطنبول، 2022، ص 2 .
- 20- الهام الحدابي، مصدر سبق ذكره .
- 21- مركز حرمون للدراسات المعاصرة، انتفاضة الشعب الإيراني: الاسباب والمآلات، مصدر سبق ذكره.
- 22- شيماء محمد، مصدر سبق ذكره .
- 23- إيران انترناشيونال، مركز ابحاث يناقش اسباب ضعف المعارضة الإيرانية رغم الانتفاضة الشعبية العارمة، مصدر سبق ذكره .
- 24- مركز الجزيرة للدراسات، ايران: حراك معارض محدود وازمة نظام مزمنة، تقدير موقف، الدوحة، 8 كانون الثاني 2017، ص 6 .
- 25- مركز الجزيرة للدراسات، تهديد ضعيف: حركة الاحتجاجات في مواجهة صلابة النظام الإيراني، الدوحة، 7 ديسمبر 2022، ص 6 .
- 26- حسن الرشيد، هل تستطيع مظاهرات إيران اقتلاع نظام الملاي؟، مجلة البيان، 2022/9/27، الرابط: <https://www.albayan.co.uk/Article2.aspx?id=14047>

- 27- ميدل ايست نيوز بالعربي، فرص غربية محدودة لتغيير مسار الحكومة في إيران، 2022/10/21، الرابط: <http://bit.ly/3zsJhMM>
- 28- موقع الشارع السياسي، الاحتجاجات في إيران الأسباب والتداعيات المستقبلية، مصدر سبق ذكره.
- 29- بشير نافع ، المعضلة الإيرانية: من الاحتجاج المعيشي إلى سؤال شرعية النظام، عربي21 ، 2018/1/4 ، الرابط: <http://bit.ly/3M627Bc>
- 30- المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، خامنئي: احتجاجات إيران والعراق لعرقلة تحرير القدس، 25 أكتوبر 2022، الرابط : <http://bit.ly/3TU1cFP>
- 31- الرئيس الإيراني الأسبق يؤيد صراحة الحراك الشعبي في بلاده، جريدة الصباح اليومية التركية، 13 فبراير 2023، الرابط: <http://bit.ly/3K02XfU>
- 32- جوزيف حبيب، هل تطوي "ثورة الحرّية" صفحة "الثورة الإسلاميّة" في إيران؟، موقع نداء الوطن، 30 كانون الأول 2022، الرابط: <http://bit.ly/40NgbU7>
- 33- عبد العزيز خميس، إيران: غضب الشوارع وخرج النظام، سكاي نيوز العربية، 30 ديسمبر 2022، الرابط: <http://bit.ly/40Q10cK>
- 34- مركز الجزيرة للدراسات، تهديد ضعيف: حركة الاحتجاجات في مواجهة صلابة النظام الإيراني، مصدر سبق ذكره، ص 6 .
- 35- الهام الحدابي، مصدر سبق ذكره.
- 36- شيماء محمد، مصدر سبق ذكره.
- 37- الاحتجاجات الإيرانية.. الأبعاد والتداعيات، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص 18.
- 38- محمود حمدي أبو القاسم، الاحتجاجات الفتوية والتعبئة الاجتماعية في إيران، المركز العربي للأبحاث والدراسات، 14 يوليو 2019، الرابط: <http://www.acrseg.org/41270>